قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٠٩

بالموافقة على التعديل الخامس لاتفاق المساعدة بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية الممثلة من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بشأن برنامج تحديث القطاع المالى ، الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٣٠

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة (١٥١) من الدستور ؛

قـــــرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على التعديل الخامس لاتفاق المساعدة بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية الممثلة من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بشأن برنامج تحديث القطاع المالى ، الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٣٠ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٦ جمادى الآخرة سنة ١٤٣٠ هـ

(الموافق ٣٠ مايو سنة ٢٠٠٩م) .

حسنى مبارك

اتفاق منحة
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
رقم (٢٦٣-٢٨٩ .)

التعديل الخامس
لاتفاق المساعدة
بين
جمهورية مصر العربية
و
الولايات المتحدة الأمريكية
بشأن
برنامج تحديث القطاع المالى

بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٣٠

التعديل الخامس المؤرخ ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٨ لاتفاق المساعدة المؤرخ ٤ فبراير ٢٠٠٤ بين كلا الطرفين جمهورية مصر العربية («ج.م.ع» أو «المتلقى») والولايات المتحدة الأمريكية الممثلة من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية («الوكالة») (ويشار إليهما مجتمعين بـ «الطرفان») بشأن برنامج تحديث القطاع المالى الذى صدر آخر تعديل له فى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٧ (يشار إليه بعد التعديل بـ «اتفاق المساعدة») .

البند ١ - يتم تعديل الاتفاق على النحو التالى :

(أ) تعدل المادة (٣) (مساهمة الطرفين)، بند (٣-١) (مساهمة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية) ، البند الفرعى (أ) (المنحة) بحذف عبارة «مائة مليون وسبعة وستون ألفًا وتسعة دولارات أمريكية (١٠٠,٠٦٧,٠٠٩ دولارات أمريكية)» ويحل محلها عبارة «مائة وأربعة عشر مليونًا وثلاثمائة وتسعة وعشرون ألف دولار أمريكى (١١٤,٣٢٩,٠٠٠ دولار أمريكى)» .

(ب) يحذف بالكامل كل من الملحق (١) لاتفاق المساعدة ، والمرفق رقم (١-١) (الخطة المالية التوضيحية ، مساهمة الوكالة الأمريكية) ويحل محلهما كل من الملحق (١) والمرفق رقم (١-١) (الخطة المالية التوضيحية ، مساهمة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية) المرفقتين طيه .

البند ٢ - لغة التعديل :

حرر هذا التعديل الخامس باللغتين الإنجليزية والعربية ، وفى حالة وجود أى اختلاف بين النصين ، يعتد بالنص المحرر باللغة الإنجليزية .

البند ٣ - الاتفاق بالكامل :

فيما عدا ما تم تعديله تحديداً بموجب هذا التعديل ، يظل هذا الاتفاق نافذاً ومحتفظًا بكامل فعاليته وأثره القانونى وفقًا لما ينص عليه من أحكام .

البند ٤ - التصديق :

تتخذ جمهورية مصر العربية كافة الخطوات الضرورية لاستكمال الإجراءات القانونية اللازمة للتصديق على هذا التعديل الخامس وتخطر الوكالة الأمريكية بتمام التصديق .

البند ٥ - السريان :

يدخل هذا التعديل الخامس حيز النفاذ من تاريخ توقيع الطرفين عليه .

وإشهاداً على ما تقدم ، فإن كلاً من جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية كل من خلال ممثليه المفوضين قد وقعوا على هذا التعديل الخامس بأسمائهم فى مدينة القاهرة بتاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٨

عن حكومة

جمهورية مصر العربية

التوقيع : .....

الاســم / **فايزة ابو النجا**

المنصب : وزيرة التعاون الدولى

عن حكومة

الولايات المتحدة الأمريكية

التوقيع : .....

الاســم / **هيلدا اريللانو**

المنصب : مديرة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية / مصر

الجهات المنفذة

من أجل العلم بهذه الاتفاقية فقد وقع ممثل الجهة المنفذة عليها باسمه :

مكتب رئيس الوزراء

التوقيع : .....

الاسم : دكتور/ **سامى سعد زغلول**

المنصب : أمين عام مجلس الوزراء

الجهات المنفذة

من أجل العلم بهذه الاتفاقية فقد وقع ممثل الجهة المنفذة عليها باسمه :

وزارة المالية

التوقيع : .....

الاسم : دكتور/ **يوسف بطرس غالى**

المنصب : وزير المالية

الجهات المنفذة

من أجل العلم بهذه الاتفاقية فقد وقع ممثل الجهة المنفذة عليها باسمه :

وزارة العدل

التوقيع : .....

الاســـم : المستشار/ **ممدوح مرعى**

المنصب : وزير العدل

الجهات المنفذة

من أجل العلم بهذه الاتفاقية فقد وقع ممثل الجهة المنفذة عليها باسمه :

وزارة الشئون القانونية والمجالس النيابية

التوقيع : .....

الاسم : دكتور/ **مفيد شهاب**

المنصب : وزير الشئون القانونية والمجالس النيابية

الجهات المنفذة

من أجل العلم بهذه الاتفاقية فقد وقع ممثل الجهة المنفذة عليها باسمه :

وزارة الاستثمار

التوقيع : .....

الاســـم : دكتور/ **محمود محيى الدين**

المنصـــب : وزير الاستثمار

الجهات المنفذة

من أجل العلم بهذه الاتفاقية فقد وقع ممثل الجهة المنفذة عليها باسمه :

وزارة التعليم العالى

التوقيع : .....

الاســـم : دكتور/ **هانى محفوظ هلال**

المنصـــب : وزير التعليم العالى ووزير الدولة لشئون البحث العلمى

الجهات المنفذة

من أجل العلم بهذه الاتفاقية فقد وقع ممثل الجهة المنفذة عليها باسمه :

وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية

التوقيع : .....

الاســـم : مهندس/ **احمد أمين المغربى**

المنصـب : وزير الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية

الجهات المنفذة

من أجل العلم بهذه الاتفاقية فقد وقع ممثل الجهة المنفذة عليها باسمه :

وزارة الموارد المائية والرى

التوقيع : .....

الاســـم : دكتور/ **محمود ابو زيد**

المنصـب : وزير الموارد المائية والرى

الجهات المنفذة

من أجل العلم بهذه الاتفاقية فقد وقع ممثل الجهة المنفذة عليها باسمه :

محافظة الإسكندرية

التوقيع : .....

الاســـم : اللواء/ **عادل على لبيب**

المنصب : محافظ الإسكندرية

الجهات المنفذة

من أجل العلم بهذه الاتفاقية فقد وقع ممثل الجهة المنفذة عليها باسمه :

البنك المركزى المصرى

التوقيع : .....

الاســـم : دكتور/ **فاروق العقدة**

المنصـــب : محافظ البنك المركزى المصرى

الجهات المنفذة

من أجل العلم بهذه الاتفاقية فقد وقع ممثل الجهة المنفذة عليها باسمه :

الشركة القابضة للمياه ومياه الصرف الصحى

التوقيع : .....

الاســـم : دكتور / **عبد القوى خليفة**

المنصـــب : رئيس مجلس الإدارة

الملحق الأول

الوصف التفصيلى

اولاً - المقدمة :

يتضمن هذا الملحق (١) لبرنامج تحديث القطاع المالى وصفًا للأنشطة التى يتعين القيام بها بموجب التمويل المرتبط عليه بموجب هذا الاتفاق . ولا يجوز تفسير أى مما يرد فى هذا الملحق الأول على أنه تعديل لأى من تعريفات وشروط هذا الاتفاق . ويمكن تعديل هذا الملحق من خلال الممثلين المفوضين للطرفين وذلك من خلال الخطابات التنفيذية ودون إجراء تعديل رسمى على الاتفاق كما هو موضح بالصيغة المنصوص عليها فى المادة (أ) - البند (أ . ٢) من ملحق الشروط النمطية (ملحق ٢) لهذا الاتفاق وشريطة ألا يتم نتيجة لذلك تعديل تعريف «الهدف ومجالات البرنامج وعناصره» المنصوص عليها فى المادة (٢) من هذا الاتفاق .

ثانيا - الخلفية :

سوف يتكون برنامج تحديث القطاع المالى من مكونين للمشروعات :

١ - مشروع الخدمات المالية .

٢ - مشروع البيئة التنافسية للاستثمار .

سوف يقوم برنامج تحديث القطاع المالى بتقديم المساعدات الفنية والتدريب والمعدات لمساعدة الحكومة المصرية فيما يلى :

تدعيم الأسواق المالية مع التركيز على البنوك من خلال تطوير الخدمات المالية .

تطوير وتنفيذ إطار عمل قانونى وتنظيمى للأعمال التجارية والاستثمار ، بما فى ذلك تحديث القوانين الاقتصادية والتجارية .

صياغة وتنفيذ السياسة النقدية وإنشاء سوق عامل وكفء للسندات الحكومية .

تنفيذ الإصلاحات التنظيمية وتحويل مرافق المياه والصرف الصحى إلى شركات ، بالإضافة إلى تشجيع مشاركة القطاع الخاص وتمويل البنية التحتية بمزيد من الفاعلية .

ثالثا - عناصر البرنامج والعناصر الفرعية للبرنامج والمؤشرات :

يساهم برنامج تحديث القطاع المالى فى أهداف التنمية الاقتصادية والاستثمار فى البشر من خلال مساهمته فى مجالات البرنامج وعناصره التالية :

الهدف - النمو الاقتصادى :

مجال البرنامج ٤-١ قاعدة الاقتصاد الكلى للتنمية :

عنصر البرنامج ٤-١-١ : السياسة المالية .

عنصر البرنامج ٤-١-٢ : السياسة النقدية .

عنصر البرنامج ٤-١-٣ : دعم البرنامج .

مجال البرنامج ٤-٣ القطاع المالى :

عنصر البرنامج ٤-٣-١ : تمكين بيئة القطاع المالى .

عنصر البرنامج ٤-٣-٢ : الخدمات المالية .

عنصر البرنامج ٤-٣-٣ : دعم البرنامج .

مجال البرنامج ٤-٦ تنافسية القطاع الخاص :

عنصر البرنامج ٤-٦-١ : تمكين بيئة الأعمال .

مجال البرنامج ٤-٧ الفرص الاقتصادية :

عنصر البرنامج ٤-٧-١ : الأسواق المالية الشاملة .

عنصر البرنامج ٤-٧-٣ : تقوية إنتاجية المشروعات الصغيرة .

الهدف - الاستثمار فى البشر :

مجال البرنامج ٣-٢ التعليم :

عنصر البرنامج ٣-٢-٢ التعليم العالى .

إن غرض برنامج تحديث القطاع المالى هو تقوية كفاءة النظام المالى المصرى من خلال ما يلى :

تخفيض مخاطر الخسارة التى تتحملها البنوك .

تخفيض نفقات الوساطة الخاصة بالأدوات الجديدة الخاصة بالرهون العقارية وغير العقارية .

إيضاح وتعزيز نظام القانون الاقتصادى ورفع فعالية الحكومة إزاء الأعمال التجارية وتدعيم التعليم والتدريب القانونى .

العمل مع الحكومة المصرية لترويج الاستثمارات ودعم عمليات تعزيز ثبات ومصداقية التنفيذ .

تخفيض تكاليف معاملات وتداولات ممارسة الأعمال التجارية فى مصر وبذلك يتم تحسين تنافسية القطاع الخاص .

دعم الحكومة المصرية لتحقيق رفع كفاءة مصروفاتها المالية .

دعم الاستغلال التجارى لمرفق المياه وتنمية دور القطاع الخاص فى تمويل بنية مرفق المياه التحتية .

رابعاً - الأنشطة :

مكون الخدمات المالية :

(أ) تطوير قنوات التمويل العقارى :

يساعد هذا النشاط بما لا يتنافى مع قوانين الحكومة المصرية على تطوير :

١ - الإطار القانونى للتمويل العقارى مع خفض التكلفة وتخفيف الأعباء الإدارية ،

٢ - الإجراءات المناسبة للضمان الائتمانى ،

٣ - الوصول إلى التمويل الطويل الأجل واللازم لعملية التمويل العقارى ،

٤ - عمليات الإقراض العقارى التى تقوم بها المؤسسات المالية ،

٥ - الرقابة اللازمة لمنع التدليس والممارسات التعسفية .

يوفر هذا النشاط المساعدة الفنية والتدريب اللازم لعدد من النظراء الحكوميين الرئيسيين وذلك حتى يتسنى لهم تنفيذ مسئولياتهم وفقًا لمعايير وتراخيص قانون التمويل العقارى . كما يساعد هذا النشاط على تطوير سوق الرهونات الثانوى .

(ب) تحسين العملية القانونية والمؤسسية للتمويل بضمان عينى :

يتكون هذا النشاط من مكونين أساسيين :

(أ) إصلاح وتحديث نظام تسجيل الملكية العقارية فى المناطق الحضرية ،

(ب) سن القوانين الجديدة وتبسيط الإجراءات بحيث يتم بسهولة تسجيل الحجوزات واسترداد الضمانات ، علمًا بأن هذا النشاط سيدعم خطة وزارة العدل الخاصة بتشجيع تسهيل وخفض تكلفة تسجيل الممتلكات العقارية فى المناطق الحضرية مع تقليل فترات التأخير وخفض التكلفة فيما يخص عملية فض المنازعات بين الدائنين والمدينين .

(جـ) نظام المعلومات الخاصة بالائتمان :

يساعد هذا النشاط على تأسيس مكتب ائتمان ليقوم بتوفير معلومات يعتمد عليها عن التاريخ الائتمانى للمصريين ، ويكون البنك المركزى المصرى هو الهيئة التنظيمية لمكتب الائتمان وصاحب السلطة التنظيمية لمكتب الائتمان ووضع الأنظمة التى تحكم عملياته .

(د) الابتكار فى الأدوات المالية :

يساعد هذا النشاط على توسيع نطاق الأدوات المالية ورفع كفاءة الأدوات الموجودة حاليًا بمصر مثل سندات الشركات والسندات الحكومية وحسابات العملاء الخاصة بالتخصيم والتأجير التمويلى .

(هـ) تمويل وتوفير خدمات مرفق المياه :

يعمل هذا النشاط على تحسين الاستدامة المالية وخدمات توفير مرافق مياه الشرب ومياه الصرف اللازمة والضرورية لعملية التنمية العقارية ، وتعد هيئة تنظيم مرفق المياه المصرى ونظراؤها هى جهات التنفيذ الرئيسية لهذا النشاط .

مكون البيئة التنافسية للاستثمار :

(أ) تشكيل اللجنة القانونية :

تقوم الوكالة الأمريكية بتقديم المساعدة للجنة القومية لتحديث التشريعات الاقتصادية والتى لديها صلاحية المبادرة بالتشريعات . وسوف تعمل هذه اللجنة تحت رئاسة مكتب رئيس الوزراء على أن تقوم من ناحيتها بتشكيل فرق عمل مكونة من متخصصين مؤهلين للتنسيق فيما يتعلق بصياغة مسودات وتعديلات كافة القوانين التجارية . وقد يتضمن هؤلاء المتخصصون اقتصاديين وخبراء ماليين وخبراء فى صياغة القوانين وخبراء فى المالية العامة وخبراء تجاريين ورجال / سيدات أعمال ومتخصصين آخرين وفقًا للقانون المطلوب صياغته .

(ب) تيسير الخدمات الاستثمارية والتجارية :

تقوم الوكالة الأمريكية بمساعدة وزارة الاستثمار ومحافظة الإسكندرية والجهات الأخرى فى جهودها الرامية إلى تأسيس مواقع مكونة من فرق مشتركة بين الوزارات تقوم الحكومة المصرية باختيارها ويتم تكليفها بمهمة الاستجابة لمطالب المستثمرين المتعددة . وسوف يتم تقديم المساعدة الفنية والتدريب إلى هذه الفرق المشتركة من خلال «منفذ موحد» لتأسيس أو تكوين عمل تجارى يكون بمثابة بداية للتوجه الذى يركز على العميل لتقديم الخدمات الحكومية فى المجال التجارى وكذلك كأسلوب لتخفيف العبء البيروقراطى .

(جـ) التحسين من قدرة الحكومة المصرية على إدارة السياسة المالية :

من شأن هذا النشاط أن يساعد وزارة المالية على تدعيم قدراتها الخاصة بإعداد وتنفيذ ومتابعة نظام مالى يتسم بقدر أكبر من الشفافية والفاعلية .

(د) تدريب القانونيين :

يهدف هذا النشاط إلى تعزيز البرامج القانونية فى كليات الحقوق أو أية برامج أخرى يتفق عليها كتابة بين الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ووزارة العدل وذلك لإعداد كادر من القانونيين المهرة للعمل على حل النزاعات الاقتصادية المتعددة الجنسيات والمترتبة على العولمة والاستثمار الأجنبى المباشر.

على أن يتم التدريب فى هذا الشأن على المدى القصير والطويل . وتتوقع الوكالة الأمريكية العمل مع هيئات التدريس بكليتى الحقوق بجامعة القاهرة وجامعة الإسكندرية وكليات الحقوق الأخرى وذلك للمساعدة على تطوير المناهج الأكاديمية والبرامج الجديدة الرامية لتحسين قدرات القانونيين فى مصر .

(هـ) إصلاح القطاع المالى :

يتم القيام ببعض الأنشطة الأخرى من أجل تعزيز الأسواق المالية ، وتشمل هذه الأنشطة المساعدة فيما يلى :

تنمية قدرات البنك المركزى المصرى لصياغة وتنفيذ سياسة نقدية وإدارة نظام التعويم الخاص بأسعار الصرف وأيضًا تعزيز النظام المصرفى التجارى .

مساعدة وزارة المالية فى وضع وتنفيذ الإجراءات اللازمة لإيجاد سوق للأوراق المالية الحكومية تعمل بكفاءة .

(و) تدريب العاملين فى مجال الأعمال التجارية والاقتصاد :

يساعد هذا النشاط على تقييم احتياجات مصر من المتخصصين المدربين بالإضافة إلى احتياجات التدريب على بناء القدرات فى مجالات إدارة الأعمال والاقتصاد والمالية وتحليل السياسات . وتقوم الوكالة الأمريكية على أساس اختيارى بمساعدة النظراء المصريين المختارين فى اتخاذ الإجراءات اللازمة لسد الاحتياجات المحددة .

(ز) متابعة السياسات الاقتصادية :

يساعد هذا النشاط الحكومة المصرية على صياغة وتنفيذ وتنسيق ومتابعة والتحقق من وتقييم وتقدير أثر السياسات والإصلاحات الاقتصادية .

خامسا - متابعة الاداء :

يتم قياس إنجازات برنامج تحديث القطاع المالى باستخدام المؤشرات التوضيحية التى تشمل ما يلى :

١ - دليل التنافسية العالمية (وهو دليل التنافسية الاقتصادية الصادر عن المنتدى الاقتصادى العالمى) .

٢ - نسبة القروض المتعثرة والمدونة بدفاتر حسابات البنوك المصرية .

٣ - مدة وتكلفة الحجز على المرهونات عند عجز المقترض عن سداد التزاماته المالية .

٤ - عدد الأسر والشركات المتاح أمامها الائتمان الرسمى .

٥ - القوانين والقرارات المختارة التى تم سنها .

٦ - القوانين والقرارات المختارة والمنفذة مثل قانون الإفلاس .

٧ - عدد المحامين المدربين على تطبيق القوانين الجديدة .

٨ - عدد الخطوات أو المدة اللازمة لاتخاذ الإجراءات الضرورية للحصول على التراخيص وتأسيس شركات الأعمال .

٩ - عدد العاملين لدى وزارة المالية المدربين (لتحسين نظام وضع الميزانية) .

١٠ - زيادة استرداد تكلفة أعمال تشغيل وصيانة خدمات مياه الشرب ومياه الصرف .

ويتم إجراء تقييمين لكل مكون : تقييم بعد مرور نصف المدة (بعد عامين من بدء الأنشطة) وتقييم نهائى عند نهاية المشروع .

سادسا - ادوار ومسئوليات الطرفين :

(أ) جمهورية مصر العربية :

تعمل وزارة الاستثمار ووزارة العدل ووزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية ووزارة الموارد المائية والرى والشركة القابضة لمياه الشرب ومياه الصرف كجهات تنفيذ لأنشطة مشروع الخدمات المالية . وتعمل وزارة الاستثمار أيضًا كمنسق عام لكافة أنشطة المشروع ذاته .

تعمل محافظة الإسكندرية ووزارة العدل ووزارة الشئون القانونية والمجالس النيابية وكليتا الحقوق بجامعتى القاهرة والإسكندرية ووزارات المالية والاستثمار والبنك المركزى المصرى كجهات تنفيذ لمكون البيئة التنافسية للاستثمار . أما مكتب رئيس الوزراء فيعمل كجهة منفذة لنشاط تشكيل اللجنة القانونية وكمنسق عام للأنشطة الخاصة بمكون البيئة التنافسية للاستثمار .

يتم تعيين جهات أخرى ومستفيدين آخرين للعمل كجهات تنفيذ مصرية لمكونات المشروع ذات الصلة وذلك من خلال خطابات التنفيذ المتبادلة بين الوكالة الأمريكية ووزارة التعاون الدولى .

(ب) الوكالة الأمريكية :

يقوم فريق الوكالة الأمريكية المعنى بالهدف الاستراتيجى «تعزيز البيئة ، التجارة والاستثمار» بدعم ومتابعة تنفيذ برنامج تحديث القطاع المالى نيابة عن الحكومة الأمريكية .

تنفذ الوكالة الأمريكية آليات التنفيذ - مثل العقود وخطابات التنفيذ واتفاقات التعاون والمنح - للقيام بالأنشطة المتفق عليها وفقًا لمشروع تحديث القطاع المالى واللازمة لإنجاز النتائج ، وتنسيق ودعم ومتابعة وتقييم تنفيذ وإنجاز هذه النتائج . وتبدأ الوكالة الأمريكية بالخوض فى آليات التنفيذ المشار إليها بعد التشاور مع الجهة المصرية المنفذة للنشاط .

سابعاً - التمويل :

توضح الجداول المرفقة الخطة المالية التوضيحية لبرنامج تحديث القطاع المالى . ويجوز تعديلها بمعرفة ممثلى الطرفين دون حاجة إلى تحرير تعديل رسمى للاتفاقية شريطة ألا يؤدى ذلك إلى زيادة مساهمة الوكالة الأمريكية عن المبلغ المنصوص عليه بالبند (٣-١) بالاتفاقية .

(مرفق ١-١)

برنامج تحديث القطاع المالى

الخطة المالية التوضيحية

مساهمة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

(بالألف دولار أمريكى)

الكود واسم المكون	الالتزام السابق	التزام العام المالى ٢٠٠٨	مجموع الالتزامات حتى تاريخه	الالتزامات المستقبلية المخطط لها	إجمالى الالتزامات طوال مدة المشروع
١ - مشروع الخدمات المالية - ٢٦٣٠٢٨٩-٠١					
(أ) مساعدة فنية / سلع / تدريب ومنح	٣١٨٠٠		٣١٨٠٠	صفر	٣١٨٠٠
(ب) إدارة المشروع ، التدقيق والتقييم	٧٠٠		٧٠٠	صفر	٧٠٠
الإجمالى الفرعى - تحت ٠١-٢٨٩	٣٢٥٠٠		٣٢٥٠٠	صفر	٣٢٥٠٠
٤-٣ القطاع المالى					
٤-٣-١ مناخ تمكين القطاع المالى	١٦٠٠	صفر	١٦٠٠	صفر	١٦٠٠
٤-٣-٢ الخدمات المالية	١٩٠٠	صفر	١٩٠٠	صفر	١٩٠٠
الإجمالى الفرعى للقطاع المالى - مشروع الخدمات المالية	٣٥٠٠	صفر	٣٥٠٠	صفر	٣٥٠٠
٤-٦ تنافسية القطاع الخاص					
٤-٦-١ مناخ تمكين الأعمال	١٠٠٠	صفر	١٠٠٠	صفر	١٠٠٠
الإجمالى الفرعى لتنافسية القطاع الخاص - مشروع الخدمات المالية	١٠٠٠	صفر	١٠٠٠	صفر	١٠٠٠

الكود واسم المكون	الالتزام السابق	التزام العام المالى ٢٠٠٨	مجموع الالتزامات حتى تاريخه	الالتزامات المستقبلية المخطط لها	إجمالى الالتزامات طوال مدة المشروع
٣-١ الصحة					
٣-١-٨ توفير المياه والصرف الصحى	١١٠٠	صفر	١١٠٠	صفر	١١٠٠
الإجمالى الفرعى للصحة - مشروع الخدمات المالية	١١٠٠	صفر	١١٠٠	صفر	١١٠٠
إجمالى مشروع الخدمات المالية ٠١-٢٨٩-٢٦٣٠	٣٨١٠٠	صفر	٣٨١٠٠	صفر	٣٨١٠٠
٢ - البيئة التنافسية للاستثمار - ٠٢. - ٢٨٩-٢٦٣٠					
(أ) مساعدات فنية / سلع / تدريب ومنح	٤٠٤٠٠		٤٠٤٠٠	صفر	٤٠٤٠٠
(ب) إدارة المشروع ، التدقيق والتقييم	٨٥٠		٨٥٠	صفر	٨٥٠
الإجمالى الفرعى للبيئة التنافسية للاستثمار - ٠٢-٢٨٩	٤١٢٥٠	صفر	٤١٢٥٠	صفر	٤١٢٥٠
٤-٣ القطاع المالى					
٤-٣-١ مناخ تمكين القطاع المالى	١١٠٠	٢٨٠٠	٣٩٠٠	٤٢٠٠	٨١٠٠
٤-٣-٢ الخدمات المالية	صفر	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	١٠٠٠
الإجمالى الفرعى للقطاع المالى - البيئة التنافسية للاستثمار	١١٠٠	٣٣٠٠	٤٤٠٠	٤٧٠٠	٩١٠٠
٤-١ قاعدة الاقتصاد الشامل للتنمية					
٤-١-١ السياسة المالية	٦٥٥٠	٢٥٠٠	٩٠٥٠	٦٠٠٠	١٥٠٥٠
٤-١-٢ السياسة النقدية	١٠٠٠	-	١٠٠٠	١٠٠٠	٢٠٠٠
٤-١-٣ دعم البرنامج	٥٥٠	-	٥٥٠	٥٠٠	١٠٥٠
الإجمالى الفرعى لقاعدة الاقتصاد الشامل للتنمية	٨١٠٠	٢٥٠٠	١٠٦٠٠	٧٥٠٠	١٨١٠٠

الكود واسم المكون	الالتزام السابق	التزام العام المالى ٢٠٠٨	مجموع الالتزامات حتى تاريخه	الالتزامات المستقبلية المخطط لها	إجمالى الالتزامات طوال مدة المشروع
٤-٦ تنافسية القطاع الخاص					
٤-٦-١ مناخ تمكين الأعمال	٧٥١٧	٦٤٦٢	١٣٩٧٩	١١٥٣٨	٢٥٥١٧
الإجمالى الفرعى لتنافسية القطاع الخاص - البيئة التنافسية للاستثمار	٧٥١٧	٦٤٦٢	١٣٩٧٩	١١٥٣٨	٢٥٥١٧
٣-٢ التعليم العالى	٤٠٠٠	٢٠٠٠	٦٠٠٠	٤٤٣٣	١٠٤٣٣
الإجمالى الفرعى للتعليم - البيئة التنافسية للاستثمار	٤٠٠٠	٢٠٠٠	٦٠٠٠	٤٤٣٣	١٠٤٣٣
إجمالى البيئة التنافسية للاستثمار	٦١٩٦٧	١٤٢٦٢	٧٦٢٢٩	٢٨١٧١	١٠٤٤٠٠
إجمالى برنامج تحديث القطاع المالى (مشروعى الخدمات المالية والبيئة التنافسية للاستثمار)	١٠٠٠٦٧	١٤٢٦٢	١١٤٣٢٩	٢٨١٧١	١٤٢٥٠٠

قرار وزير الخارجية

رقم ٢٦ لسنة ٢٠٠٩

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم (١٥٢) الصادر بتاريخ ٢٠٠٩/٥/٣٠ بشأن الموافقة على التعديل الخامس لاتفاق المساعدة بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية الممثلة من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بشأن برنامج تحديث القطاع المالى ، الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٣٠ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠٠٩/٥/٣٠ ؛

قـــــرر :

(مادة وحيدة)

يُنشر فى الجريدة الرسمية التعديل الخامس لاتفاق المساعدة بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية الممثلة من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بشأن برنامج تحديث القطاع المالى ، الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٣٠

يعمل بهذا التعديل اعتباراً من ٢٠٠٨/٩/٣٠

صدر بتاريخ ٢٠٠٩/٦/٢

وزير الخارجية

أحمد أبو الغيط